الإجابة النموذجية لإمتحان القانون العام الاقتصادي –الدورة العادية –المجموعة ج

السؤال الأول :أجب بصحيح أو خطأ مع تصحيح الخطأ (10 نقاط)

س1 :الدولة المساهمة هي دولة تحتكر الوظائف الاقتصادية

خطأ الدولة المساهمة تسمح بالمبادرة الخاصة (02 ن)

س2: ظهر مصطلح المؤسسة العمومية الاقتصادية في مرحلة التسيير الاشتراكي

خطأ ظهر في مرحلة الإصلاحات الإقتصادية (سنة 1988 بموجب القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية88-01 (02 ن)

س3: المؤسسة العمومية الاقتصادية شركة تجارية تحوز فيها الدولة أو أي شخص معنوي آخر خاضع للقانون العام مجموع الرأسمال الاجتماعي

تعرف المادة 02 من الأمر 01-04 المؤسسة العمومية الاقتصادية بأنها شركة تجارية تحوز فيها الدولة أو أي شخص معنوي آخر خاضع للقانون العام على أغلبية الرأسمال الإجتماعي ...(02 ن)

س4:تخضع جميع المؤسسات العمومية الاقتصادية إلى المرسوم التنفيذي 01-283

خطأ تخضع لأحكام هذا المرسوم المؤسسات العمومية الاقتصادية التي تحوز فيها الدولة مجموع الرأسمال الاجتماعي وبشرط أن تكون من شركات تسيير المساهمات وبقرار من مجلس مساهمات الدولة (02 ن)

س 5:تخضع –دون شروط – المؤسسات العمومية الاقتصادية لرقابة المفتشية العامة للمالية

حددت المادة 7 مكرر من الأمر 08-01المعدل والمتم للأمر01-04 شروط خضوع م ع إ للرقابة من طرف المفتشية العامة للمالية وهي أن تكون بطلب من الأجهزة والسلطات الممثلة للدولة المساهمة أو تخضع دون شروط لرقابة المفتشية العامة للمالية م ع إ المكلفة بمشاريع ممولة بمساهمة من الميزانية .(02 ن)

السؤال الثاني : أكمل الفقرة بالعبارة المناسبة (10 نقاط)

التوجيهي – مساهمة – الخوصصة – 1988-لا رجعة فيه – لا رجعة إليه –المؤسسة الاشتراكية – سلطات الضبط الاقتصادي –المؤسسة المسيرة ذاتيا –الشركات الوطنية – شركات تسيير المساهمات -1989 –ضابطة –المؤسسة العمومية الاقتصادية .- التأميم –المجمعات –الأمر01-04–صناديق المساهمة –الدولة المقاولة .

اعتمدت الجزائر في الفترة الممتدة من **1962 إلى 1965** على **المؤسسة المسيرة ذاتيا** غير أنه وبعد فشل هذه الأخيرة تم الانتقال إلى مرحلة **الشركات الوطنية** والتي بدورها تم التخلي عنها في مرحلة التسيير الاشتراكي أين تم الاعتماد على **المؤسسة الإشتراكية** غير أنها هي الأخرى فشلت فبدأ التفكير في الإصلاحات وبعد أزمة البترول والاستدانة بدأت الإصلاحات الاقتصادية بصدور القانون **التوجيهي** للمؤسسات العمومية الاقتصادية ثم دستور **1989** الذي كرس تغيير النظام الاشتراكي من نظام **لا رجعة فيه** إلى نظام **لا رجعة إليه** وتم التحول نحو النظام الرأسمالي ،فتغير دولة الدولة إلى **مساهمة ضابطة** تساهم في الوظائف الاقتصادية عن طريق **المؤسسات العمومية الاقتصادية** كما منحت وظيفة الضبط الاقتصادي إلى **سلطات الضبط الاقتصادي .**